مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

محضر الجلسة 440

التاريخ : الإثنين 7 ربيع الثاني 1426 (16 ماي 2005)

الرئاسة : المستشار السيد محمد فضيلي الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين

التوقيت : ساعة واحدة ابتداء من الساعة الرابعة والربع بعد لزوال

جدول الأعمال : الدراسة و التصويت على مشروعي القانونين التاليين:

1 - مشروع قانون رقم 03-49 بتغيير المادة 75 من القانون رقم 94-10 المتعلق بمزاولة الطب

2 - مشروع قانون رقم 03-50يغير و يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1-44-84 بتاريخ 17 من جمادى الأخيرة 1404 الموافق ل 21 مارس 1984 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيأة الأطباء الوطنية.

السيد محمد فضيلي سرئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين،

حضرات السادة المستشارين،

حضرات السيدات المستشارين،

تخصص هذه الجلسة للدراسة و التصويت على مشروعي القانونين التاليين:

1 - مشروع قانون رقم 03-49 بتغيير المادة 75 من القانون رقم 94-10 المتعلق بمزاولة الطب

2 - مشروع قانون رقم 03-50يغير و يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1-44-84 بتاريخ 17 من جمادى الأخيرة 1404 الموافق ل 21 مارس 1984 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيأة الأطباء الوطنية.

و بما أن هذا اليوم يصادف الذكرى الثانية لاعتداءات 16 ماي التي ذهب ضحيتها مواطنون أبرياء، هذه الاعتداءات التي أدانها الشعب المغربي قاطبة و أدانها العالم، و بهذه المناسبة أدعوكم للوقوف لقراءة الفاتحة ترحما على أرواح ضحايا هذا الحادث الأليم.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين، اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين. آمين سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

حضرات السيدات و السادة، نستهل هذه الجاسة بالدراسة و التصويت على مشروع القانون رقم 03-49 بتغيير المادة75 من القانون رقم 94-10 المتعلق بمزاولة الطب. في البداية.. الكلمة في إطار نقطة نظام للاستاد التويزي

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم،

إخواني المستشارين،

عادة اللي شفناه في البرلمان منذ أن دخلنا إلى البرلمان هو أنه لابد إن الحكومة تقدم المشروع، كنشوفو ما كاين لا حكومة لا.. واش من الناحية المسطرية أو من الناحية القانونية واش يمكن لنا نناقشو و نصوتو على هدا المشروع بدون أن تقدم الحكومة هدا المشروع، وبدون أن تعطي رأيها إذا كانت هناك تعديلات..نتسناو الحكومة باش تقدم المشروع باش يمكن يكون عملنا شيئا ما مطابق للقوانين.

شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. بالفعل في اجتماع المكتب و كذلك في اجتماع ندوة الرؤساء، أخبرنا بأن السيد وزير الصحة العمومية سيتغيب اليوم، ربما هو خارج الوطن و اتفقنا مع السيد وزير العلاقات مع البرلمان بأن ينوب عنه أحد أعضاء الحكومة. فأظن أن أحد السادة الوزراء في الطريق إلى البرلمان و أخبرني بأنه أخبر مؤخرا و لم يتم إخباره في الوقت المناسب إدا بغيتو ننتظرو إلى حين وصول السيد الوزير غادي نرفعو الجلسة لمدة خمس دقائق.. إذا بغيتو نعطيو الكلمة للسيد المقرر.. ما رأيكم نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق.. إذن تقترحون رفع الجلسة....إذن ننتظر.

إذن هناك اقتراح برفع الجلسة إلى حين حضور الحكومة، ما رأيكم؟ الكلمة للاستاد المنصوري، تفضل السيد المنصوري.

المستشار السيد محمد المنصوري:

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

السيد الرئيس، أخبرتمونا أن الحكومة من حين إلى آخر هي في الطريق.. أظن أنه لا داعي باش غادي نرفعو الجلسة، إذا بغيتو حالة استثنائية، أما المقرر لربح الوقت يعمل التقرير ديالو ريثما على أنه الحكومة تجي و تقدم المشروع أمامنا، هذه بصفة استثنائية.. ما تعوداناش على أننا..يعني نستمع أولا للحكومة عاد يكون المقرر، ربما بصفة استتنائية إدا جا على خاطر السادة و السيدات المستشارين المحترمين نستمع للمقرر يعملنا في الصورة ريتما تجي الحكومة. هي في الواقع ماشي ضروري باش تكون الحكومة.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة في إطار نقطة نظام للأستاذ التويزي

المستشار السيد أحمد التويزي

المسألة بسيطة، أعمال العقلاء مصانة عن العبث، ما كاينش نديرو شي حاجة ريثما تجي الحكومة، حتى تجي الحكومة، حنا خدامين في هذا البرلمان نتسناو ساعة نتسناو ساعتين و لكن يجب أن نلتزم بالقوانين و بالمسائل اللي تربينا عليها داخل البرلمان، ما يمكنش نسبقو هاذي على هاذي باش نديرو خاطر لواحد آخر. و ثانية على أن حنا كفريق الاتحاد الدستوري كنطلب باش ترفع الجلسة إلى حين حضور الحكومة، هذا هو اللي كاين.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة في إطار نقطة نظام للسيد رئيس فريق.. المرجو من المستشار المحترم.. المرجو من السادة المحترمين.. إذا سمحتم السيد رئيس الفريق تفضل لكم الكلمة.

المستشار السيد خليد العلمي لهوير:

شكرا السيد الرئيس.. خص شوية ديال الإحترام بين المؤسستين التشريعية و التنفيذية، بمعنى كان من المقروض أن هذا الجلسة تبدأ على الرابعة، الفريق الكنفدرالي كان حاضر مع الرابعة، هادي الآن الخامسة إلا ربع.. إذن المسالة مسألة حضور الحكومة ضرورية، حضور الحكومة أساسي و اللي جرت به العادة هو بعض الخطرات حنا التقرير تنقولو وزع ولكن ضروري الحكومة يكون حاضرة و ضروري أن تقدم المشروع.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم و ها هي الحكومة قد حضرت، إذا سمحتم سأعطي الكلمة للسيد الوزير لتقديم المشروع، فليتفضل السيد الوزير مشكورا.

السيد سعيد سعيد أويلاش كاتب الدولة لدى وزير التشغيل و التكوين المهني المكلف بالتكوين المهني (نيابة عن السيد وزير الصحة):

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أقدم اعتذاري عن هذا التأخر لأنه تزامن مع التزام مع وفد رسمي أجنبي، فمعذرة إن جئت متأخرا. ففي البداية نيابة عن زميلي السيد وزير الصحة أريد أن أتقدم أمام مسامعكم بنص الكلمة التالية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة و السادة المستشارون المحترمون،

إن مشروعي القانون رقم 03-49 و 03-50 المعروضين على أنظار سيادتكم يرميان إلى إدخال تغييرات على مستوى نصين مختلفين و لكن مرتبطين فيما بينهما.

أما فيما يخص مشروع القانون رقم 03-49 فمراميه واضحة، حيث يهدف إلى التمديد للمرة الثالثة للمرحلة الانتقالية المنصوص عليها في المادة 75 من القانون رقم 10-94 المتعلق بمزاولة مهنة الطب من أجل تمكين رئيس المجلس الوطني للهيأة الوطنية للأطباء من ممارسة بعض المهام المخولة بموجب هذا القانون إلى رؤساء المجالس الجهوية، و بالأخص مهمة التقييد في جدول الهيأة.

و للتذكير فإن مجلسكم الموقر سبق له أن وافق على تمديدين مماثلين برسم مرحلتي98- 2000و 2000-2002و بالمقارنة مع القانونين المتخذين من أجل ذالك، فإن الفرق الوحيد يكمن في أن مشروع القانون رقم 03-49المعروض اليوم على أنظاركم ينص على التمديد إلى حين تولي المجالس الجهوية الجديدة لمهامها.

أما فيما يخص انتخاب هذه المجالس التي يعتبر صلب موضوع مشروع القانون الثاني الذي يحمل رقم 03-50فإن تنظيمهما بقي مرتبطا بمسألتين اثنتين، الأولى تتعلق بالهياكل الجهوية للهيئة و الثانية بتمثيلية فئة الأطباء داخل المجالس.

فبالنسبة للهياكل الجهوية للهيئة فقد تمت تسويتها، وذلك باتخاذ النصوص اللازمة قصد ملاءمة الأحكام المتعلقة بها مع التقسيم الجهوي الجديد.

و إثر ذلك ارتفع عددها من 7 إلى 14 مجلسا جهويا، إلا إن إشكالية تمثيلية فئة الأطباء داخل مجالس الهيأة أدت إلى بروز صعوبات في التطبيق، ذلك أن القانون رقم 94-11 الصادر سنة 1996 و الذي يحتوي على قواعد تنظم هذا المجال يتضمن مبدأ التمثيلية النسبية لمختلف فئات الأطباء.

إلا أنه عند التحضير للانتخابات الجديدة على ضوء هذه القواعد ظهرت صعوبات على أرض الواقع، حيث لوحظ عند ضبط التوزيع الجغرافي للأطباء تباين كبير بين الجهات، الشيء الذي سيؤثر سلبا على المهام المنوطة بهذه المجالس في ميدان العيادات و المساهمة في مراقبة و تفتيش المصحات.

و علاوة على ذلك فقد تبين أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في قواعد الانتخابات المذكورة و تنظيم انتخابات جديدة تمكن من ضخ دماء جديدة في هياكل الهيأة التي تمثل فضاء للتعبير بالنسبة للأطباء الذين يشكلون مجموعة مهنية تعرف التشبيب و تطمح للمساهمة في إصلاح النسق الصحي ببلادنا.

و عليه فقد أضحى من اللازم ومن الملح تنظيم انتخابات جديدة تنبثق عنها طاقات شابة من شأنها المساهمة في إصلاح الترسانة القانونية المؤطرة لهذه المهنة بشكل يتلاءم و التطورات التي عرفها الميدان خلال السنوات الأخيرة على الصعيد الوطني والدولي. ويتوقف بلوغ هذه الأهداف على المصادقة على هاذين النصين.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

ولهذه الغاية فإن مشروع القانون رقم 03-50 يرمي إلى:

1 -نسخ الفصلين 6 و 23من الظهير الشريف رقم 44-84-1 المشار إليه أعلاه وتعويضها بأحكام تكرس مبدأ التساوي، مع تحديد عدد المقاعد المخصصة لكل فئة من فئات الأطباء.

2 - تغيير وتتميم الفصول التالية:

- الفصل الأول المحدد لفئة الأطباء التي تجمعها هيأة الأطباء الوطنية.

- الفصلين 12 و 29المحددين للقواعد المتعلقة بالحلول محل الأعضاء الرسميين المنقطعين عن مزاولة مهامهم قبل انتهاء مدة انتدابهم.

- ثم أخيرا الفصلين 57 و 63 المتعلقين بتشكيل مجالس الهيأة عند انعقادها في شكل هيئات تأديبية والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، لكم السيد الوزير، الكلمة الآن للسيد مقرر لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية.. إذن نعتبر أن التقرير قد وزع. نفتح المناقشة حول هذا المشروع. الكلمة في البداية لأحد السادة المستشارين عن فرق المعارضة.. الأغلبية.. كاين شي أحد يتناول الكلمة؟ الكلمة للسيد رئيس فريق الاتحاد الاشتراكي باسم فرق الأغلبية.

المستشار السيد محمد الخضوري:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتخل باسم فرق الأغلبية لمناقشة مشروع القانون رقم 03-49 بتغيير المادة 75 من القانون رقم 94-10 المتعلق بمزاولة الطب ومشروع القانون رقم 03-50 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 1-84-44 بتاريخ 17 جمادى الأخرى 1404 (21 مارس1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيأة الأطباء الوطنية.

في البداية أود أن أشير إلى أهمية قطاع الصحة الذي يعتبر أحد أهم مكونات التنمية الاجتماعية وأحد القطاعات الحيوية لبلادنا. وكما هو معلوم فهذا القطاع بالرغم من التطور الذي شهده في السنوات الأخيرة إلا أنه لا يزال يعاني من جملة من المشاكل والاختلالات من أهمها:

العجز المالي الكبير والفوارق الملموسة بين الوسطين الحضري والقروي وكذا التوزيع اللامتكافئ والغير المتوازن للمؤسسات الصحية والأطر الطبية. هذا فضلا عن صعوبة تطبيق بعض القوانين الخاصة بقطاع الصحة أو عدم ملاءمتها مع الواقع.

ويدخل هاذين المشروعين في إطار تقنين الوضعيات وإدخال الإصلاحات الضرورية على هذا القطاع، إذ يهدف مشروع القانون إلى تصحيح الأوضاع القانونية وتكريس مبدأ الجهوية، حيث وضع لملاءمة الأحكام المتعلقة بالمجالس الجهوية للهيئة الوطنية للأطباء مع التقسيم الجهوي الجديد وجاء تغيير المادة 75لإسناد الاختصاصات المخولة لرؤساء المجالس الجهوية إلى رئيس المجلس الوطني للهيئة في انتظار انتخابات أعضاء هذه المجالس.

أما مشروع قانون رقم 03-50 المتعلق بهيئة الأطباء الوطنية التي تمارس مهنة مراقبة أخلاقيات المهنة فقد أتى أيضا بتعديلات هامة لتجاوز الاختلالات وتقنين العمل داخل هذه الهيئة.

ونحن في فرق الأغلبية لنثمن هذين المشروعين ونعتبرهما خطوة نحو تصحيح الأوضاع ووضع حد للاختلالات التي تعوق تطبيق القوانين، خصوصا وأن هذا القطاع بحاجة ماسة لإضفاء الشرعية على ممارسة الاختصاصات في ظل دمقرطة المؤسسات وبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي دعا إليه صاحب الجلالة منذ توليه عرش أسلافه المنعمين.

وفي هذا الإطار لا يفوتنا أن نذكر بأهمية تأسيس أرضية صلبة تسمح بالتفعيل السليم لمدونة التغطية الصحية وتطبيقها في ظروف ملائمة. هذا إذا علمنا أن هذا القانون سوف يعمل على حل مجموعة من المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي عبر الرفع من عدد المستفيدين من الخدمات الطبية، خاصة فئة المعوزين. ونحن كفرق أغلبية نرى أن التغطية الصحية من العوامل الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، لذلك فنحن واعون بأهمية انخراط الجميع لإنجاح هذا التحدي وتجاوز جميع المعوقات.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

من هذا المنبر وما دمنا نتطرق لقطاع الصحة فإننا لنؤكد على أهمية تأهيل المؤسسات الصحية والاهتمام بالموارد البشرية من حيث التكوين والتأطير والتحفيز المادي، لأنه من دعائم نجاح الإصلاح يعتزم القيام به. كما نشدد على ضرورة تنفيذ سياسة جهوية لإعادة تأهيل المنظومة الصحية مع إعطاء العالم القروي الذي يعاني الإهمال والتهميش وأحيانا الإقصاء نصيبا من الخدمات الصحية الضرورية.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نبارك هذين المشروعين. فنحن نؤيد أي إصلاح من شأنه أن يقنن قطاع الصحة ويضع إطارا قانونيا محكما لهيأة الأطباء الوطنية التي لا يخفى على أحد الدور الكبير الذي تضطلع به، حتى نتجاوز الثغرات القانونية التي تطرح مشاكل عديدة تنعكس سلبا على أي قطاع، فما بالكم قطاع الصحة الذي يعتبر من أهم ركائز

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

التنمية المستدامة ببلادنا. فأي خلل قانوني يمكن أن يشكل عائقا حقيقيا أمام تنمية القطاع الصحي وتعطيل التنمية الاجتماعية بصفة عامة. وهذا ما نتمنى أن نتجاوزه في ظل وجود مجموعة من العوائق الأخرى والتي كما أسلفنا الذكر تتلخص في ضعف البنيات التحتية، وقلة الموارد البشرية، واستمرار الفوارق الجهوية.

إننا نؤمن بأن التشريع هو انطلاقة إصلاح أي قطاع، وتثمين الأغلبية لهذين المشروعين بالرغم من بساطتهما هو دليل على تأييدنا لأي خطوة من شأنها تنظيم قطاع الصحة والنهوض به وجعله في مستوى التحديات المطروحة.

وفقنا الله لما فيه صلاح بلادنا والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للمستشار المحترم الدكتور نور الدين بركاع، عن فرق المعارضة، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد نور الدين بركاع:

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فرق المعارضة لمناقشة مشروعي القانونين، الأول مشروع قانون رقم 03-49 بتغيير المادة 75 من القانون رقم 94-10 المتعلق بمزاولة الطب، والثاني مشروع قانون 03-50 يغير ويتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 84-44 بتاريخ 17 جمادى الثانية 1404 (21 مارس 984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيأة الأطباء الوطنية.

السيد الرئيس،

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات الحيوية إلا أن ما نلاحظ هو أن المنظومة الصحية ببلادنا تبقى دون مستوى حاجيات و طموحات المواطنين، فالخصاص و العجز في شتى مجالاته، ولا يمكن تغطية العجز في هذا المجال إلا بضرورة البحث ن كافة الوسائل الضرورية لفتح حوار جديد مؤسساتي و تقنين الوضعيات و إضفاء الشرعية على ممارسة الاختصاصات. فإذا كان المشروع الأول رقم 03-49 يهدف إلى ملاءمة الأحكام المتعلقة بالمجالس الجهوية للهيأة مع التقسيم الجهوي الجديد، و الذي ارتفع من 7 إلى 14 مجلس جهوي و التي لم يتم تنظيم انتخابات الأعضاء المكونين لهذه المجالس التي تم إحداثها، مما استلزم إسناد الاختصاصات المخولة لرؤساء المجالس الجهوية إلى رئيس المجلس الوطني للهيئة، فإننا ندعو إلى ضرورة التعجيل بانتخابات أعضاء المجالس الجهوية و الهيئة الوطنية للأطباء من أجل أن تمارس وظيفتها في ظل المشروعية واحترام قواعد الديموقراطية، عوض اللجوء إلى الحلول الترقيعية عبر تمديد الفترة الانتقالية لرئيس المجلس الوطني لهيأة الأطباء، فالمطلوب هو الإسراع بتنظيم انتخابات الأعضاء المكونين للمجالس الجهوية الأربعة عشر و كذلك الهيئة الوطنية التي انتهى تاريخ مدة انتخابها منذ تاريخ 20 نونبر 2002 أي ما يناهز ثلاث أو أربع سنوات، كما نطالب بإعادة صياغة قانون هيئة الأطباء باستشارة مع مهنيي القطاع حتى يتلاءم هذا القانون و التحولات التي تعرفها الساحة في أفق أجرأة نظام التغطية الصحية و التي التزمت الحكومة بتطبيقها مع بداية السنة، إلا أنها لم توفق كما العادة و تم تأجيل ذلك حتى ربما شهر غشت القادم. و حتى مع هذا التأجيل فإننا لا نلاحظ أية بوادر لتطبيق هذا القانون في أجله المحدد، نظرا لما يعتريه من نواقص و شوائب و كذا نظرا للتأخير الملحوظ في إخراج المراسيم التطبيقية المصاحبة له، كما نتمنى أن تعتمد طريقة لانتخاب رئيس هذه الهيأة و ألا يتم اختياره و أن تتم مراجعة الصلاحيات المخولة له مسايرة لمبدأ دمقرطة المؤسسات.

كما ندعو إلى اعتماد مبدأ التوازن في جميع القطاعات لأننا لاحظنا أن هذا القانون مجحف بخصوص القطاع الخاص، وأن تتم إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمراكز الاستشفائية وفق متطلبات الظرفية الحالية حتى تتم معالجة ما تشكو منه من اكتظاظ و سوء تدبير و نقص في الوسائل و التجهيزات الطبية الضرورية

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إننا في فرق المعارضة نرى أن عملية الإصلاح خطوة مهمة إلا أنها لا تكتمل إلا إذا وضعت في إطار شامل يرتكز على تأهيل ظروف ملائمة و اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية للدفع بتطبيق القوانين و تنفيذ مقتضياتها و إخراجها إلى حيز الوجود. و هذا ما لا نلمسه على أرض الواقع، كما نطالب بإصلاح جدري للمنظومة الصحية و تقنين و تنظيم الولوج إلى العلاج و الخدمات الصحية.

السيد الرئيس،

إن السياسة الصحية تحتاج إلى ثورة حقيقية فالعناية بالقطاعات الاجتماعية و على رأسها قطاع الصحة، لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار مناخ اقتصادي مالي سليم يوفر الإمكانيات و الآليات الحقيقية للنهوض به و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للمستشار المحترم ممثل الكونفدرالية الديموقراطية للشغل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

السيد الرئيس،

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

السيد الوزير،

السيدة و السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة مشروع القانون رقم 03-50 يغير و يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 44.84.1 بتاريخ 21 مارس 1984المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيئة الأطباء الوطنية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إننا نناقش اليوم هدا النص المعروض على مجلسنا و الشغيلة الصحية في بلادنا تخوض معارك نضالية متتالية، دفاعا عن مطالبنا و حقوقها و صونا لكرامتها و مكتسباتها، و كذلك لحمل المسؤولين على فتح حوار جدي و مسؤول يقضي إلى تلبية مطالب مختلف الفئات العاملة بقطاع الصحة.

إننا في الفريق الكونفدرالي نؤكد على أن تحسين وضعية العاملين بالقطاع و تحسين ظروف و شروط العمل هو المدخل الحقيقي لسن سياسة صحية هادفة لخدمة الوطن و المواطنين و الارتقاء بقطاع الصحة للانخراط في مدونة التغطية الصحية.

إن ما يجري في قطاع الصحة اليوم يدفعنا من موقع المسؤولية التشريعية و النضالية إلى تنبيه المسئولين إلى أن هدا الوضع المتردي و المطالبة بإيجاد حلول حقيقية تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين الذين يكتوون بنار الارتجال و سوء التسيير و تدهور الخدمات بهذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن المشروع القانون 03-50المعروض علينا اليوم يؤكد الواقع الذي أسفلنا ذكره، و قد سبق لفريقنا و لفرق أخرى أن طالبت بتأجيل المناقشة و البت فيه إلى حين التوافق عليه بين الوزارة و المنظمات النقابية الممثلة للأطباء بالقطاع الجامعي و العام و الخاص، و كان موقفنا هذا يسعى إلى تكريس ثقافة التشاور و الحوار الحقيقي كقاعدة لإيجاد الحلول و تجاوز المصاعب و المعيقات، لكن للأسف فان الحكومة تتمادى في سياسة الأمر الواقع وتعميق الشرخ و الهوة داخل القطاع و هو ما يدفعنا إلى الإدلاء بالملاحظات الشكلية و الجوهرية التالية:

1 - إن مشروع القانون المعروض عاينا لم تتم فيه استشارة مختلف ممثلي فئات الأطباء، خاصة و أن الأمر يتعلق بانتخاب هيئة مهنية هم المعنيون بها.

2 -تم الاكتفاء بالتشاور فقط مع أعضاء المجلس الوطني و رؤساء المجالس الجهوية و بالتالي الاعتماد في بلورته على وجهة نظر أحادية لهاته الأجهزة التي أصبحت جامدة و مشلولة و منفصلة عن هموم الأطباء.

3التعامل التفضيلي و الذي تم من خلاله إعداد تصور معين تجاوزه المناخ السائد في بعض المجالات و أدى إلى تكريس منطقة التفرقة بين القطاعات، عوض العمل على توحيد جسم الأطباء، حيث تم اختزال مضمون التعديل في مقاربة عددية تؤكد التصور و المنطق السابقين وتسعى إلى المساس بالوحدة المتعددة و المنسجمة للجسم الطبي، و عوض صياغة قوانين جديدة متوافق عليها، تحمي و تصون المهنة و فق المبادئ التالية:

- هيئة وطنية للأطباء قوية تستند في عملها على قوانين واضحة وآليات فعالة وديمقراطية.

- هيئة تهتم فقط بالدفاع عن أخلاقيات المهنة، وتزيل من صلاحياتها كل المسائل ذات الصبغة المادية المباشرة.

- هيئة ديموقراطية في قوانينها وفي انتخاب وفي انتخاب أجهزتها و أعضاءها و في تسييرها و تدبيرها لمهامها.

- هيئة جامعة و موحدة لكل فئات الأطباء تكسر حواجز القطاعات و تعتمد نمط انتخابات حقيقية يساهم فيها الجميع.

لهذا تسعى الحكومة اليوم إلى تمرير هذا المشروع المرفوض من طرف كل الهيئات و المركزيات النقابية الفاعلة بقطاع الصحة، و التي سبق لها أن وجهت مذكرة في الموضوع إلى السيد الوزير الأول بتاريخ 6 ماي 2004.

لهذا و انطلاقا من كل ما قدمناه وأكدناه ورفضنا لسياسة الأمر الواقع، إذ نحمل الحكومة كل ما سيترتب عن إقرار هذا المشروع بأغلبيتها العددية بدل التوافق بين مكونات القطاع، فإننا في الفريق الكونفدرالي نصوت ضد هذا المشروع و شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم الأستاذ دعيدعة. نمر بعد هذه المناقشة إلى عملية التصويت على مواد المشروع.

المادة الفريدة. الموافقون على المشروع؟ الموافقون:33،المعارضون: لا أحد،المتنعون:10.

أعرض المشروع برمته الموافقون:نفس العدد.المعارضون: لا أحد، المتنعون:10.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 03-49 بتغيير المادة 75 من القانون 94-10 المتعلق بمزاولة الطب.

وننتقل مباشرة إلى المشروع رقم 03-50يغير و يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 44-84-1 بتاريخ 17 جمادى الآخر 1404 الموافق ل 21 مارس 1984المعتبر بمثابة قانون يتعلق بهيئة الأطباء الوطنية.

مداولات مجلس المستشارين أبريل 2005

الكلمة للحكومة إذا كان لها ما تضيف.. إذن سبق لها و أن قدمت المشروعين معا الكلمة للسيد المقرر.. نعتبر أن التقرير قد وزع. أفتح باب المناقشة.. إذن نعتبر أن المناقشة تمت في المشروعين معا، ونمر إلى عملية التصويت المرجو الهدوء.

المادة 1، الموافقون:36، المعارضون:9، الممتنعون:لا أحد

المادة2، الموافقون:36، المعارضون:9، الممتنعون:لا أحد

أعرض المشروع برمته للتصويت.نفس العدد. إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 03-50 يغير و يتمم بموجبه الظهير الشريف رقم 44-84-1 إلخ.. إذن وافق المجلس على المشروعين معا و أشكر الجميع و أشكر السيد الوزير على مساهمته و رفعت الجلسة.